منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

"مخرجات مؤتمر لندن: الطريق للإنجاز"

أيار ٢٠١٩

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

1. **مقدمة** 4
2. **مخرجات الفعالية التي عقدها المنتدى "مخرجات مؤتمر لندن: الطريق للإنجاز" والبناء على المصفوفة** 5
3. **مصفوفة إصلاحات الخمس سنوات لوضع الأردن على مسار النمو** 9

أولاً، ركائز الإصلاح على المستوى الأفقي 9

أ.الحد من الخلل في التوازن وإدارة المخاطر وتحسين كفاءة القطاع العام 9

ب.تقليص تكاليف الأعمال التجارية وتعزيز الجودة التنظيمية وزيادة المنافسة 9

ج.تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنمية صادرات المنتجات والخدمات والأسواق 10

د.تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية 10

هـ.إيجاد أسواق عمل أكثر مرونة لتوفير فرص العمل 10

و.توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها لتعزيز حماية الفقراء والضعفاء 11

ثانياً، ركائز الإصلاح على المستوى العمودي 11

أ.تحسين النقل العام وتعزيز كفاءته وإمكانية الوصول إليه 11

ب.زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية الوصول إليها 11

ج.تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية 12

1. مقدمة

جاء مؤتمر لندن كمبادرة من المملكة المتحدة لدعم الأردن دولياً في الجانب الاقتصادي ولمساعدته على جذب المزيد من الاستثمارات والحصول على المزيد من الدعم الدولي في المجالين التنموي والاقتصادي. وأظهر البيان الختامي لفعاليات المؤتمر بأن المؤتمر يشكل نوع جديد من الشراكة بين المجتمع الدولي والأردن لدعم جهود الأردن وخططها في تحقيق النمو الاقتصادي والقيام بالإصلاحات اللازمة لذلك، ولتمكين الأردن من تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة ودعمه للانتقال إلى اقتصاد أكثر تنافسية وانتاجية.

وبناءً على التزام المجتمع الدولي والمملكة المتحدة في دعم الأردن، فقد أرسى المؤتمر مساراً وضعه الأردن لمدة خمس سنوات لتحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار. حيث قامت الحكومة بالإعلان عن مصفوفة إصلاحات اقتصادية وتشريعية تمثل مجموعة من الخطوات الإصلاحية التي بدأت الحكومة باتخاذها في العام 2018 والتي ستستمر في البناء عليها حتى العام 2022.

وتأتي المصفوفة بعد مجموعة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في الأردن وتحفيز الاستثمار.

وقد كانت هذه الإجراءات الإصلاحية تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، وهي كالآتي:

أولاً، إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي

وتتمثل هذه الإصلاحات في إقرار قانون ضريبة الدخل المعدل، وبرامج مستمرة لضبط المالية العامة، وإصلاح منظومة المشتريات العامة، واستراتيجية تمويل الدين.

ثانياً، اصلاح الاستثمار وبيئة الأعمال

على هذا الصعيد، قامت الحكومة بإقرار قانون الاعسار، كما اعتمدت أنظمة جديدة لرأس المال المغامر بعد اجراء تعديلات على قانون الشركات الأردني لسنة 1997 والذي قدم شركات رأس المال المغامر كنوع جديد من الشركات. بالإضافة لتعزيز عملية مكافحة الفساد من خلال تعديل قانون الكسب غير المشروع.

ثالثاً، تحسين الادماج ودور المرأة

قامت الحكومة بالموافقة على تشريعات جديدة لدعم العمل المرن وتنظيمه، بالإضافة إلى تعديل قانون العمل لتوفير حضانات لرعاية الأطفال في المؤسسات التي توظف أكثر من عشرين والد أو والدة، كما قامت وزارة العمل بمراجعة القوانين التي تشهد تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعي.

يلخص هذا التقرير الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني مجموعة أهم ما أعلنت عنه الحكومة وممثلو الدول المانحة في الفعالية التي عقدها المنتدى لمتابعة مخرجات مؤتمر لندن والبناء عليها، كما يلخص المنتدى أم البرامج الإصلاحية الواردة في مصفوفة الخمس سنوات (مصفوفة مسار الأردن نحو النمو).

2. مخرجات الفعالية التي عقدها المنتدى "مخرجات مؤتمر لندن: الطريق للإنجاز" والبناء على المصفوفة

عبر مؤتمر لندن للمانحين عن مدى الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الأردن لدى المجتمع الدولي وعن اهتمام وجدية المجتمع الدولي في دعم الأردن على كافة الصعد واهمها الصعيد الاقتصادي، اذ أكد ممثلو المجتمع الدولي على جديتهم في دعم الأردن للوصول إلى اقتصاد تنافسي قادر على جذب الاستثمار وتحقيق النمو. وقد كان منتدى الاستراتيجيات الأردني قد قام قبل مؤتمر لندن بمتابعة حثيثة لتحضيرات المؤتمر مع مختلف الأطراف، كان أولها تنظيم فعالية حول دور القطاع الخاص الأردني في مؤتمر لندن للتعريف بالفرص المتاحة وتعظيم الفائدة المرجوة من المشاركة في المؤتمر، ومن ثم فعالية الشراكة بين القطاع العام والخاص التي استضاف فيها المنتدى رئيس الوزراء والفريق الوزاري وممثلي القطاع الخاص، حيث تم بحث عدد من المبادرات ذات الأولوية في القطاعات المختلفة تمهيداً لمؤتمر لندن.

وكان آخرها الجلسة التي عقدها منتدى الاستراتيجيات الأردني لمتابعة مخرجات المؤتمر مع السفير البريطاني لدى الأردن وعدد من وزراء الحكومة وممثلين عن الجهات المانحة وسفراء الدول المختلفة لدى الأردن مثل فرنسا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية بالإضافة لعدد من ممثلي القطاع الخاص الأردني.

وخلال الندوة التي عقدها المنتدى، أكد السفير البريطاني في الأردن، ادوارد أوكدن، على جدية المملكة المتحدة في دعم الأردن اقتصادياً، وعلى جدية المملكة المتحدة في البناء على مخرجات مؤتمر لندن والحفاظ على استمرارية هذا الدعم المقدم من المملكة المتحدة للأردن. وبين السفير بأن العمل الجاد والحقيقي يبدأ مباشرة بعد الانتهاء من مؤتمر لندن وان هنالك متابعة مستمرة لتقييم مستوى الإنجاز في البناء على مخرجات المبادرة.

وأكد السفير البريطاني أن هنالك متابعة مستمرة من كافة الأطراف لمتابعة المخرجات ومن أهمها "مصفوفة الخمس سنوات" والتي تتضمن مجموعة من الإصلاحات التي قد بدأت الحكومة فعلاً في تطبيقها. إذ قال السفير البريطاني بأن مصفوفة الخمس سنوات الإصلاحية التي أعدتها الحكومة مع البنك الدولي تمثل وثيقة إصلاحية هامة تمكن الأردن من السير على الطريق الصحيح وإقناع المجتمع الدولي بجديتها في الإصلاح حيث كانت حققت الحكومة مجموعة مما ورد في المصفوفة قبل مؤتمر لندن.

وبين السفير بأن المجتمع الدولي جاد في مساعدة الأردن على تقليص الفجوة التمويلية والتأكد من أن وضع الدين العام الأردني على مسار مستدام وآمن، وهذا ما بدأت الحكومة بتحقيقه فعلياً من خلال المرتكز الأول في المصفوفة حيث ستقوم الحكومة بتحديث استراتيجية إدارة الدين. وهذا أيضاً ما أكدت عليه وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ماري قعوار اذ بينت بأن الحكومة حققت أيضاً إصلاحات هيكلية ومالية وأطلقت استراتيجية تمويل الدين على المدى المتوسط، حيث ترتكز على إعادة تمويل الدين العام مرتفع التكلفة من خلال آليات تمويل ميسرة أقل كلفة وبفترات سداد تتراوح بين 30 – 35 سنة.

وأضاف السفير بأن التحدي الرئيسي اليوم أمام الأردن هو خلق وظائف وفرص جديدة للأردنيين الشباب من خلال تحفيز النمو الاقتصادي. وهذا ما يمكن تحقيقه

من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الأردني مثل مجموعة من القطاعات الخدمية أبرزها قطاعات الاتصالات والتعليم والصحة والطاقة المتجددة والخدمات الاستشارية وغيرها. حيث يمكن البناء على ما تم إنجازه في هذه القطاعات لتحفيز النمو بالإضافة لجعل الأردن محطة لتصدير الخدمات إلى الدول المجاورة ودول العالم. ويتماشى هذا أيضاً مع المرتكزين الثاني والثالث في مصفوفة الخمس سنوات.

وخلال الجلسة الحوارية التي عقدها المنتدى، قالت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ماري قعوار بأن المصفوفة تعتبر ذات أولوية قصوى وأنها تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفرص التشغيل.

وقالت قعوار بأن الحكومة ملتزمة بعملية الإصلاح الاقتصادي وهو ما قامت به قبل مؤتمر لندن ومستمرة به بعده، ومن حزمة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة والتي تندرج أيضاً ضمن مصفوفة الخمس سنوات، أن الحكومة عملت على وضع قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة والأنظمة التابعة له، إضافة إلى تطوير السجل الإلكتروني الخاص به، ووضع قانون وأنظمة الرقابة والتفتيش على المنشآت الاقتصادية ولفتت قعوار إلى وضع قانون الإعسار المالي والأنظمة التابعة له، ووضع نظام رأس المال المغامر الذي يراعي طريقة عمل هذه الشركات وطبيعة استثماراتها. وبما يتوافق مع فحوى المصفوفة، قالت قعوار بأنه تم وضع نظام الشراء الحكومي الموحد، والبدء بإصلاحات رحلة المستثمر والمتعلقة بتيسير إجراءات تسجيل وترخيص الشركات، وتوحيد الرخص المهنية في رخصة واحدة، فيما يتم حالياً العمل على حزمة إصلاحات ثانية متوقع الانتهاء منها نهاية العام الحالي؛ وتشمل هذه الإصلاحات إجراءات في المرتكزات الثانية والثالثة والرابعة لمصفوفة الخمس سنوات.

من جانبه قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهندس مثنى غرايبة أنه من الضروري البناء على مخرجات مؤتمر لندن والأهمية التي يتمتع بها الأردن بالنسبة للمجتمع الدولي خصوصاً بعد نجاح الأردن في تجاوز كافة الصعوبات والتحديات التي أثرت على الاقتصاد خلال الفترة الأخيرة.

كما أكد على أهمية استغلال المواهب والكفاءات الأردنية لبناء اقتصاد خدمي وتصدير الخدمات المختلفة إلى دول العالم، وأعلن غرايبة خلال الجلسة التي عقدها المنتدى بأنه تم تأسيس مبادرة تحت اسم "مجلس المهارات القطاعية" وهو عبارة عن مجلس مكون من مجموعة من شركات القطاع الخاص بالإضافة إلى وزارتي العمل والاتصالات وذلك لتحديد المهارات التي يحتاجها سوق العمل الأردني وتشبيك هذه المعلومات مع الجامعات الأردنية .

وأكد الوزير غرايبة على أن الأردن قادر على ان يكون مركزاً عالمياً لتصدير الخدمات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكافة دول العالم، وان الأردن ليس ببعيد عن تحقيق ذلك، مشيراً إلى ضرورة تسهيل الإجراءات على المستثمرين في الأردن والمستثمرين المحتلمين مبيناً أن على الحكومة أن تعمل بجدية لتحقيق ذلك، كما أكد غرايبة على أهمية وجود أسواق يمكن للمستثمرين تصدير خدماتهم من الأردن اليها، بالإضافة إلى ضرورة فتح أسواق جديدة إلى جانبها.

كما قال السفير الفرنسي في عمان بأن الوكالة الفرنسية للتنمية قد أعلنت في مؤتمر لندن عن حزمة منح للأردن بقيمة مليار يورو تمنح للأردن على أربع سنوات جزء منها يذهب لدعم الموازنة مباشرة والجزء الآخر يذهب عل شكل منح أخرى لقطاعات المياه والطاقة والتنمية المحلية والنقل العام. وفي هذا السياق يرى منتدى الاستراتيجيات أنه ونظراً للتركيز الفرنسي على هذه القطاعات فإنه ينبغي

على الحكومة الإسراع في تحقيق الإصلاحات الواردة في مصفوفة الخمس سنوات ضمن المرتكزات المرتبطة بقطاعات الطاقة والمياه والنقل.

وأكد السفير الفرنسي على اهتمام القطاع الخاص الفرنسي بتنفيذ مجموعة من المشاريع في الأردن واهتمامه في الاستثمار في الأردن وتنفيذ مشاريع بالشراكة مع القطاع العام، حيث ان الشركات الفرنسية هي أكبر مستثمر غير عربي في الأردني وأنها ما زالت تبحث عن مزيد من الاستثمارات في الأردن.

وعلى صعيد الاستثمار، قال وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة خلال الفعالية إن أهم النتائج المبدئية لمؤتمر لندن أنه تم استقطاب أول شركة عالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات ستعمل على تقديم الخدمات من خلال الأردن إلى الخارج. وأضاف بأن الهيئة بدأت بمشروع أتمتة أبرز 11 خدمة تحتاجها المشاريع الاستثمارية، موضحا أنه سيتم الإعلان عن الخدمات المشمولة "خلال الشهرين القادمين". وأعلن الوزير أن الحكومة تعمل على "تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية من خلال إجراءات واضحة تذلل كافة العقبات أمام المشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة"، بما في ذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى أن الحكومة تعتزم الاعلان عن حزمة من المشاريع التي ستنفذ بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مصفوفة "مسار الأردن نحو النمو"

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مصفوفة "مسار الأردن نحو النمو"

هي مصفوفة أعلنت عنها الحكومة في مؤتمر لندن 2019،
وتتضمن إصلاحات اقتصادية تُنفذ على مدى خمس سنوات

ركائز اصلاح افقية

1. الحد من الاختلال التنموي وتحسين كفاءة القطاع العام
2. تخفيض تكاليف الأعمال التجارية وتحسين الجودة التنظيمية وزيادة المنافسة
3. تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة صادرات المنتجات والخدمات
4. تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية
5. إيجاد أسواق عمل مرنة لتوفير فرص العمل
6. توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها لتعزيز حماية ذوي الدخل المحدود

ركائز اصلاح عمودية

1. تحسين النقل العام وتعزيز كفاءته وإمكانية الوصول إليه
2. زيادة كفاءة الطاقة
3. تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية

3. مصفوفة إصلاحات الخمس سنوات لوضع الأردن على مسار النمو

ترتكز مصفوفة الإصلاحات التي أعدتها الحكومة على تسعة ركائز للإصلاح، ستة ركائز منها على المستوى الافقي وثلاث على المستوى العمودي.

أولاً، ركائز الإصلاح على المستوى الأفقي

أ. الحد من الاختلال التنموي وتحسين كفاءة القطاع العام:

بشكل عام، تتضمن هذه الركيزة إجراءات لإصلاح المالية العامة في الأردن. ومن هذه الإجراءات، نشر استراتيجية متعلقة بضبط أوضاع المالية العامة بهدف اتاحة معلومات للعموم حول أولويات الإيرادات والنفقات الحكومية خلال الخمسة سنوات القادمة حيث ستساعد هذه المعلومات على تعزيز القابلية للتنبؤ في الاقتصاد الأردني.

ولتعزيز كفاءة القطاع العام قامت الحكومة في العام 2019 بإقرار نظام المشتريات الحكومية بما يتماشى مع الممارسات العالمية، والذي سيتم البناء عليه في العام 2020 من خلال انشاء وحدة مستقلة لسياسة الشراء ومراقبته. وستعمل الحكومة في العام 2021 على توسيع نطاق نظام الشراء الحكومي الإلكتروني ليشمل جميع المؤسسات العامة على المستوى الوزاري ومستوى البلديات، ويهدف ذلك لتحسين الكفاءة فيما يخص المشتريات العامة ومنح حصة أكبر من عقود المشتريات العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على مواءمة مجموعة المكافآت والاستحقاقات الخاصة بالقطاع العام مع معايير القطاع الخاص بحلول العام 2022.

كما ستعمل الحكومة في هذا المرتكز على اصلاح إدارة الاستثمار العام ووضع أسس للشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال إعادة النظر في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال العام 2019، بالإضافة إلى إنشاء بنك متكامل للمشروعات خاص بالأردن. وفي العام 2020، ستكون المشاريع الحكومية الجديدة خاضعة لإطار حوكمة إدارة الاستثمار العام وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكل هذا من شأنه زيادة التوافق الاستراتيجي للمشاريع ذات الأولوية التنموية. وأخيراً، ستعمل الحكومة على تحديث استراتيجية إدارة الدين العام.

ب. تخفيض تكاليف الأعمال التجارية وتحسين الجودة التنظيمية وزيادة المنافسة:

ستعمل الحكومة من خلال هذا المرتكز على تطبيق ممارسات تنظيمية جيدة لزيادة القدرة على توقع بيئة الأعمال، وذلك من خلال عدة خطوات أهمها إطلاق برنامج رحلة المستثمر، وانشاء هيكل رقابي رفيع المستوى مشترك بين الوزارات لتنسيق الإصلاح التنظيمي، وإنشاء بوابة إلكترونية للاستشارة العامة والتسجيل الإلكتروني لجميع تنظيمات العمل وتفعيلها. ومن المتوقع ان تؤدي هذه الإجراءات إلى خفض التكاليف التي تتكبدها الشركات نتيجة الإجراءات البيروقراطية بالإضافة

لتحسين مرتبة الأردن في تقرير سير الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

كما ستعمل الحكومة أيضاً على إصلاح عملية تفتيش وتسجيل الأعمال التجارية وإصلاح منح التراخيص، وذلك من خلال سن القانون المعدل بشأن منح التراخيص المهنية لمدينة عمان، ووقف العمل بقانون الحرف والصناعات لعام 1953، بالإضافة إلى تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وإطلاق نظام إدارة التفتيش المتكامل.

ج. تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة صادرات المنتجات والخدمات:

تسعى الحكومة في هذا المرتكز لزيادة حجم تجارة الخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مواصلة عملية التحرر من القيود المفروضة على رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وإصلاح هيئة الاستثمار وتعزيز دورها، وتنقيح إطار الحوافز الاستثمارية.

كما تسعى لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتشجيعها من خلال الشركة التي أسستها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص والتي تهدف للترويج للصادرات الأردنية، كما سيقوم مجلس إدارة الشركة بحلول العام 2020 بإقرار أنظمة الشركة واستراتيجيتها وخطة عملها.

ولتعزيز البنية التحتية للتجارة وتيسيرها، ستقوم الحكومة بتعديل اختصاص النيابة العامة بموجب قانون الجمارك فضلاً عن تحسين الأداء فيما يتعلق بقضايا الضرائب والجمارك، وإقرار لوائح قانون الجمارك وتقليل عدد الوثائق والوقت اللازم للتخليص الجمركي. كما ستقوم الحكومة باتخاذ إجراءات مبسطة لعبور الحدود، وتكامل وتقليص نطاق عمليات التفتيش التي تقوم بها الأجهزة المشاركة في مراقبة الاستيراد والتصدير. وأخيراً، سيتم إطلاق النافذة الوطنية الواحدة التابعة للجمارك بحلول العام 2022 والتي ستساعد في خفض وقت تخليص الحاويات بنسبة 30% مقارنة بالعام 2017.

كما ستقوم الحكومة بعدة إجراءات على صعيد التحول الرقمي بهدف خفض التكلفة وتوسيع نطاق حصول القطاع الخاص على الخدمات الرقمية وزيادة متوسط السرعة ومعدل انتشار الإنترنت السلكي، بالإضافة لرفع معدل الشمول المالي.

د. تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية:

تعمل الحكومة من خلال هذا المرتكز على تحسين إطار الائتمان من خلال سنها لقانون الاعسار وقانون المعاملات المضمونة والتي اقرت في العام 2018. كما ستعمل الحكومة خلال العام 2019 على إقرار أنظمة قانون الاعسار وأنظمة قانون المعاملات المضمونة. وهذا كله بهدف إلى توسيع نطاق الوصول للائتمان وتعزيز قدرة مقدمي الائتمان.

كما تهدف الحكومة في هذا المرتكز إلى تنويع مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز تكافؤ الفرص، ولتحقيق ذلك ستقوم الحكومة خلال العام 2019 بإعادة هيكلة صناديق تمويل المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير السياسات العامة لتطوير الخدمات المالية الرقمية.

هـ. إيجاد أسواق عمل مرنة لتوفير فرص العمل:

تهدف الحكومة من خلال هذا المرتكز إلى زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية والحد من العمالة غير الرسمية وتحسين إمكانية الشباب للوصول إلى فرص العمل.

بالنسبة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، ستعمل الحكومة على تحقيق ذلك من خلال إزالة القيود المهنية

والقطاعية وغيرها من القيود التي يفرضها قانون العمل على النساء في مكان العمل وطرح مدونة قواعد السلوك الخاصة بالنقل العام ومكان العمل لتحديد السلوك غير المقبول، بالإضافة إلى العمل على إصلاح السوق لزيادة إمكانية الوصول إلى رعاية الأطفال الميسورة التكلفة.

اما بالنسبة لمسألتي العمالة غير الرسمية وتوظيف العمالة الأجنبية الماهرة، ستعمل الحكومة على طرح نظام الدفع الرقمي لزيادة معدل سداد الرواتب في القطاع الخاص، وإصلاح تصاريح العمل للاستجابة لمتطلبات السوق ومعالجة مسألة العمال المهاجرين العاملين بشكل غير رسمي.

وأخيراً، فيما يتعلق بتحسين إمكانية الشباب للوصول إلى فرص العمل، ستعمل الحكومة في العام 2019 على تطوير قانون الشركات الخاص بتطوير المهارات، وتطوير برنامج لتزويد الطلبة بمهارات التكنولوجيا المطلوبة في سوق العمل.

و. توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها لتعزيز حماية الفقراء والضعفاء:

تسعى الحكومة من خلال هذا المرتكز إلى توسيع نطاق التحويلات النقدية للفقراء وتحسينها من خلال توسيع تغطية صندوق المعونة الوطنية ليشمل 30 ألف أسرة إضافية بحلول العام 2020. كما ستعمل الحكومة على تحسين التنسيق والتغطية وتأثير شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توفير بوابة واحدة لجميع الأردنيين الراغبين في الحصول على المساعدة الاجتماعية تحت مسمى "السجل الوطني الموحد".

ثانياً، ركائز الإصلاح على المستوى العمودي

أ. تحسين النقل العام وتعزيز كفاءته وإمكانية الوصول إليه:

تسعى الحكومة من خلال هذا المرتكز لتوسيع نظام النقل العام وجعله أكثر فعالية وموثوقية، وذلك من خلال منح تراخيص لتطبيقات سيارات الأجرة واكتمال دمج الحافلات وتحديثها واعتماد الجدولة المتكاملة فضلاً عن تحديد التذاكر والأجرة ومعايير الخدمة) النظافة والتوقيت/ السلامة/ الأمن).

كذلك ستعمل الحكومة على إصلاح منظومة النقل لتعزز من إمكانية تنقل المرأة وإمكانية وصولها إلى فرص العمل والسوق والخدمات وذلك من خلال تحديث مدونة قواعد السلوك الخاصة بالنقل العام بهدف تنظيم سلوك الراكب والسائق والمشغل في حقل النقل العام.

وأخيراً ستعمل الحكومة على تطوير برنامج جديد للبنية التحتية للطرق بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث ستقوم الحكومة بحلول العام 2020 بإطلاق أول مناقصة تتعلق بالطرق ذات رسوم المرور في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. زيادة كفاءة الطاقة:

نظراً للتحديات المتعددة التي تواجه الأردن في مجال الطاقة فإن الحكومة تسعى من خلال هذا المرتكز إلى تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف لتجاوز هذه التحديات، ومن هذه الأهداف:

- الوصول إلى سوق كهرباء تنافسي، وذلك من خلال قيام هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بتبني تنظيمات بشأن رسوم الشبكة المبنية على التكلفة، والمتطلبات الفنية لربط الشبكة، وآلية تسوية

الاختلالات من أجل الاستفادة من خدمات الشبكة بموجب الاستخدام المتاح.

- التوريد الفعال للشبكة الكهربائية: سيقوم مجلس الوزراء بإصدار تعليمات لوزارة الطاقة والثروة المعدنية وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بتطبيق طرق الشراء التنافسية من كافة مشاريع الكهرباء المستقبلية، كما سيتبنى مجلس الوزراء استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة، وتعتمد شركة الكهرباء الوطنية خطة كهرباء رئيسية تكون أقل تكلفة وسريعة الاستجابة للمخاطر. وهذا سيضمن اختيار مشاريع اقل كلفة وأسرع استجابة.
- تعزيز الإجراءات التنظيمية للوصول إلى تعرفة كهرباء مبنية على الكلفة وتحسين استهداف دعم المستهلكين ذوي الدخل المحدود وتحديد تعرفة أكثر تشاركية وشفافية ما يعزز ثقة المستهلكين.
- معالجة المتطلبات التعاقدية المفرطة وعالية الكلفة لتخفيض الكلفة الإجمالية للكهرباء.
- تعزيز أمن الطاقة واعتماد أكبر على الطاقة المحلية النظيفة.

ج. تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية:

ستعمل الحكومة في هذا المرتكز وفقاً لثلاثة محاور رئيسية، وهي كما يأتي:

1. تحسين هيكل تعريفات المياه وتعديل مستويات التعريفة وتحديد التأثير الاجتماعي المحتمل لتعديلات التعريفات ومعالجته:

ستقوم الحكومة في هذا المحور بإجراء دراسة لتحديد التأثير الاجتماعي المحتمل لتعديلات التعريفات على الأسر وخصوصاً الاسر الفقيرة، وبعد ذلك ستقوم الحكومة بتبني برامج المساعدة الاجتماعية لاتخاذ تدابير تخفيفية على الأسر الفقيرة.

ولتحسين هيكل تعريفات المياه ستقوم الحكومة بتطبيق تدابير للحد من الخسائر المالية من قطاع المياه للعامين 2018 و2019، كما ستقوم الحكومة في العام 2020 بتطبيق أنشطة للاستفادة المثلى المحتملة من الطاقة المولدة من المياه.

2. تحسين استدامة الاستثمارات في قطاع المياه وقطاعات الزراعة:

ستقوم الحكومة خلال العام 2019 بتطوير استراتيجية امن المياه وخطة الاستثمار والتمويل التي تترافق معها من أجل تحسين الاستثمارات القطاعية على النحو الأمثل علما أن الخطة ترتبط بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لترتيبات البناء والتشغيل والنقل، وإدارة الاستثمار العام، وستنفذ الاستراتيجية والخطة بحلول العام 2022.

3. التواصل بشأن استراتيجية تخصيص المياه وأمنها وبشأن الزراعة والأعمال التجارية الزراعية:

ستقوم الحكومة بالعمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية من خلال اعتماد معايير الجودة والسلامة الوطنية والشهادات وبروتوكولات تعقب المنتجات الزراعية التابعة للقطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك ستقوم الحكومة بتحسين كفاءة الخدمات العامة المرتبطة بالزراعة من خلال العمل على رقمنة نظام التسجيل الزراعي ونظام التراخيص. كما ستقوم باعتماد استراتيجية لتسويق الأعمال التجارية الزراعية عن طريق تشجيع التعاونيات والزراعة التعاقدية، وهذا بدوره يهدف إلى أن يحقق صغار المزارعين وفورات حجم فضلاً عن المكاسب

الناتجة عن زيادة الكفاءة ما يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل.

وستعمل الحكومة على تحسين إمكانية الوصول إلى الأراضي استناداً إلى مبادئ السوق وتحسين إمكانية حصول المزارعين على التمويل والتأمين، وسيتم ذلك من خلال تقييم المؤسسات والبرامج الخاصة بالتمويل الريفي وتأمين المحاصيل بالإضافة إلى إعادة تقييم نظام إدارة وحيازة الأراضي الريفية الحالي.

وستعتمد الحكومة استراتيجية لتحفيز وتوسيع نطاق التقنيات الجديدة ذات الكفاءة في استخدام المياه وتسريع التحول نحو المحاصيل التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه، وبذلك ستزداد قيمة الإنتاج الزراعي مع استخدام كميات المياه ذاتها.